منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) في إعلال الأحاديث بالانقطاع

The approach of Al-Hafiz Ibn Rajab Al-Hanbali (may God have mercy on him) in declaring hadith weak due to interruption

الباحث: لؤي قاسم سالم صالح العكيدي

أ.م.د أبو ذر لقمان محمد أمين الحبار

الملخص

عد علماء المصطلح شرط الاتصال من الشروط الرئيسية لقبول الحديث، وقد اعتنى به العلماء عناية فائقة، وميزوه عن بقية الشروط وهي عدالة الرواة وضبطهم، وانتفاء الشذوذ والعلة من حديثهم، فاذا توفرت هذه الشروط كان الحديث مقبولاً، واذا سقط شرط الاتصال وانقطعت سلسلة الرواة فالحديث ضعيف مردود، فالانقطاع في سلسلة الرواة هو سبب من أسباب الضعف في الحديث، والمقصود بالانقطاع: هو وقوع سقط في سلسلة الإسناد، وهذا السقط قد يكون فيه بحذف راوٍ أو أكثر، وقد يكون في أول السند، أو في وسطه، أو في آخره، عمداً من بعض الرواة أو من غير عمد، وقد يكون انقطاع ظاهري يحصل الاشتراك في معرفته، ككون الراوي لم يعاصر شيخه الذي نقل عنه، ولم يلاقيه، وقد يكون خفياً وهذا لا يدركه إلا الحُذَّاقُ من أئمة الحديث المطَّلِعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد، كالإمامين: (البخاري، ومسلم)، وغيرهما من كبار المحدثين.

تناول البحث منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) في إعلال الأحاديث في كتابه التخويف من النار، وقسمنا الانقطاع الظاهر الى أربعة أنواع وهي: المنقطع، والمعضل، والمعلق، والمرسل. وقسمنا الانقطاع الخفي الى نوعين وهي: المدلس، والمرسل الخفي. وسأتناول بإذن الباري ﷻ، في هذا المطلب ثلاثة أنواع من الانقطاع الظاهر وهي المنقطع، والمعضل، والمعلق، ومن الانقطاع الخفي المدلس. أمَّا المرسل بنوعيه سنترك الحديث عنه؛ لئن المقام لا يسع لذكره.

Terminologists consider the condition of connection to be one of the main conditions for accepting a hadith Scholars paid great attention to it and distinguished it from the rest of the conditions, which are the justice and accuracy of the narrators, and the absence of anomalies and defects in their hadith...and the absence of anomalies and defects in their hadith. If these conditions are met, the hadith is acceptable and the absence of anomaly and defect in their hadith. If these conditions are met, the hadith is acceptable If

the condition of connection is not fulfilled and the chain of narrators is broken, then the hadith is weak and rejected the interruption in the chain of narrators is one of the reasons for weakness in the hadith. What is meant by interruption is the occurrence of a lapse in the chain of transmission. This lapse may be due to the deletion of one or more narrators It may be at the beginning of the chain of transmission, in the middle, or at the end, intentionally or unintentionally by some of the narrators. It may also be an apparent break in which the knowledge of it is shared Such as the narrator not being a contemporary of his sheikh from whom he transmitted, and not meeting him, and it may be hidden, and this is only understood by the experts among the imams of hadith who are well-versed in the methods of hadith and the reasons for the chains of transmission, such as the two imams: (Bukhari and Muslim), and other great hadith scholars The research dealt with the methodology of Al-Hafiz Ibn Rajab Al-Hanbali (may Allah have mercy on him) in declaring weak hadiths in his book At-Takhli Min An-Nar. We divided apparent interruption into four types: interrupted, problematic, suspended, and mursal. We divided hidden interruption into two types: concealed and hidden mursal. I will discuss, God willing in this section, we discuss three types of apparent interruption: the interrupted, the problematic, and the suspended, as well as the hidden and forged interruption. As for the mursal and its two types, we will omit discussing them, as the space does not allow for mentioning them,

المقدمة

الحمدالله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله واصحابه واهل بيته اجمعين ومن سار على نهجهم الى يوم الدين. من خلال النظر في الحديث المتصل تبين أن الاتصال هو من خصائص هذه الأمة، فقد تعهد اللهﷻ، بحفظ دينه فقالﷻ: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾، وَوَفْقَ رجال هذه الأمة لحفظ هذا الكتاب، وحفظ السنة، وصيانتها من التحريف، فاعتنى العلماء بالخبر الذي نقله المتأخرين عن المتقدمين، بإسناده الى قائلهِ بنقل العدل ثقة عن ثقة، مع التحقق من صحة هذه الأخبار وتحري الصحة والصواب فيها بدقة عالية، واهتم علماء الاختصاص من هذه الأمة به، وَعَدُوهُ خاصية هذه الأمة وتفاخروا به، ولم يُذكر في التاريخ أن أمة من الأمم السابقة احتفظت بالأخبار التي نُقِلت عن نبيها، مثل ما فعل علمائنا، ولم يضعوا الضوابط لقبول هذه الأخبار التي تناقلوها، وهذه نعمة قد أنعم الله ﷻ بها على امتنا، وأكرمنا بها. وقد قسمت البحث الى مبحثين: المبحث الأول: تناول أنواع الانقطاع، والمبحث الثاني: الأحاديث التي أَعلَّها الحافظ ابن رجب الحنبلي –رحمه الله– في كتابه التخويف من النار بالانقطاع، ثم قائمة المصادر والمراجع، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: أنواع الانقطاع

المنقطع

لغةً: اسم فاعل مأخوذ من الفعل انقطع، قطعت الشيء فانقطع، ومُنْقَطَعُ كلِّ شيء حيث ينتهي إليه طرفه[١]،ومُنْقطعُ كُلِّ شيْء حيث تنْتهِي غايتُه[٢]،وَقَطَعَتْ الْيَدُ تَقْطَعُ مِنْ بَابِ تَعِبَ إذَا بَانَتْ بِقَطْعٍ أَوْ عِلَّةٍ[٣].

اصطلاحاً: اختلفت أقوال العلماء في تعريف المنقطع اختلافاً واسعاً، واختلفوا فيه الى عدة أقوال وهذه الأقوال هي[٤]:

القول الأول: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان، وهذا السقط فيه غير مقيد بعدد معين، ولا محصور بجهة معينة، فقد يصدق على السقط في أوله، أو وسطه، أو أخره، وإذا أسقط منه الراوي شيخه الذي روى عنه فهو منقطع، وإذا أسقط الراوي الصحابي فهو منقطع، وإذا أسقط أي راوي من السند فهو منقطع، ولم يُحصَر السقط فيه بعدد معين من الرواة، وقد يكون في المرفوع، وغير المرفوع[٥].

القول الثاني: فَهُوَ مَا انْقَطَعَ إِسْنَادُهُ، بِأَنْ يَكُونَ فِي رُوَاتِهِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِمَّنْ فَوْقَهُ، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُوصَفُ في رواية من دون التابعي عن الصحابي[٦]، وهذا القول فيه الانقطاع على العموم ولم يحدد بعدد معين كالذي قبله، إلا أن أكثر ما يستعمل فيه المنقطع ما رواه من دون التابعي، عن الصحابي.

القول الثالث: المنقطع منه الإسناد فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور، لا معيناً ولا مبهماً، ومنه: الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل،

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري: قطع: ١٢٦٧/٣.

(٢) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي: قطع: ١٣٥/١.

(٣) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الحموي: قطع: ٥٠٨/٢.

(٤) مستفاد من حصَّة بنت عبد العزيز في كتابها المرسل بين القبول والرد: ١٠٨/١. بتصرف.

(٥) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر: ٢٥/١.

(٦) الكفاية في علم الرواية: أبو بكر الخطيب البغدادي: ٢١.

أو شيخ، أو غيرهما[١]، وهنا يكون المنقطع نوعاً خاصاً، لاختصاصه بما سقط راوٍ واحد من سنده، أو ذُكر بلفظ مبهم، لكن لا يكون هذا السقط في آخر السند.

القول الرابع: الْمُنْقَطِعُ هو مَا رُوِيَ عَنِ التَّابِعِيِّ وَمَنْ دُونَهُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ، وهذا القول حكاه الخطيب البغدادي عن بعض أهل العلم من المحدثين[٢]، ووصف هذا القول ابن الصلاح، والنووي، وغيرهم بقولهم: (وهذا غريب بعيد)، وضعَّفُوه[٣].

القول الخامس: المنقطع هو ما يقول: فيه الشخص قال: رسول الله ﷺ، من غير إسناد أصلاً، وهذا القول نقله الحافظ ابن حجر عن الكيا الهراسي، والذي نسبه الى مصطلح المحدثين؛ ثمَّ حكى الحافظ ابن حجر ما نقله عن ابن الصَّلاح في فوائد رحلته أنه قال: وهذا لا يعرف عن أحد من المحدثين ولا عن غيرهم وإنما هو من كيسه، ثمَّ قال الحافظ: الظاهر أن هذا هو السبب في إهمال ابن الصَّلاح لنقل قول الكيا الهراسي[٤].

والذي يبدو لي من خلال النظر في الأقوال السابقة أنَّ الذي استقر عليه المتأخرين من جعلهم الحديث المنقطع قسماً خاصاً، وهذا هو المشهور فعرفوه: هو الحديث الذي سقط من رواته راوٍ واحد، أو أكثر من راوٍ، بشرط عدم التوالي، من قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد السقط في كل منها على راوٍ واحد وألا يكون الساقط في أول السند[٥].

حكم الحديث المنقطع: إنَّ الحديث المنقطع من أقسام الحديث المردود، باتفاق جمهور المحدثين، فهو ضعيف لا يحتج به؛ لأنه فقد شرط من شروط الحديث المقبول وهو الاتصال، ولذا لا يصلح الاحتجاج به، ولا تقوم حجة به، وكذلك للجهالة بحال الراوي الساقط من سنده، ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل، فالمجهول المسمى عيناً وحالاً أولى[٦]، قال ابن حبان: (والمنقطع من الْأَخْبَار لَا يقوم بهَا حجَّة لِأَن الله ﷻ، لم يُكَلِّف عباده أَخذ الدَّين عَمَّن لَا يُعرف والمنقطع لَيْسَ

(١) معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح: المنقطع: ٥٧.

(٢) الكفاية في علم الرواية: أبو بكر الخطيب البغدادي: ٢١.

(٣) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح: المنقطع: ٥٩. والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: الإمام النووي: المنقطع: ٣٦.

(٤) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: الحافظ ابن حجر العسقلاني: المنقطع: ١/ ٩٤.

(٥) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: الحافظ ابن حجر العسقلاني: المعضل: ١/ ١/ ٨٤. ومنهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر: في علوم السند من حيث الانقطاع: المنقطع: ٣٦٧.

(٦) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي: المرسل: ١/ ٢٢٣.

يخلوا مِمَّن لَا يعرف وَإِنَّمَا يلْزم الْعباد قبُول الدَّين الَّذِي هُوَ من جنس الْأَخْبَار إِذا كَانَ من رِوَايَة الْعُدُول حَتَّى يرويهِ عدل عَن عدل إِلَى رَسُول الله ﷺ، مَوْصُولاً)[1]، وبهذا قال الحافظ الذهبي: (قلَّ مَن احتَجَّ به)[2]، وكلما زاد السقط في الإسناد كان الانقطاع أسوء حالاً مما لو كان السقط في موضع واحد من السند، فالحديث ضعيف مردود سواء كان السقط في موضع واحد فقط، أو في موضعين، أو في أكثر من ذلك، في جمع طبقات السند[3]، والحديث المنقطع السند، أو الذي فيه راوٍ مبهم، اذا روي من طريق آخر وذُكر فيه الراوي الساقط، أو عين الراوي المبهم، وكان هذا الراوي عدلاً، ثقةً، مقبولاً عند علماء الجرح والتعديل، فالحديث يُحكم عليه بالقبول، ويتنوع بعد ذلك الى صحيح، أو حسن، أو ضعيف[4]، والله أعلم.

المعضل

لغةً: اسم مفعول، مأخوذ من الفعل أُعْضِلَ، وأَصل العَضْل المَنْعُ والشِّدَّة، يُقَالُ: أَعْضَلَ بِي الأَمر إِذا ضَاقَتْ عَلَيْكَ فِيهِ الحِيَل. وأَعْضَلَه الأَمرُ: غَلَبَه، وَدَاءٌ عُضَالٌ: شديدٌ مُعْيٍ غالبٌ؛ فأَوَّلُه عُضَالٌ فإِذا لَزِم فَهُوَ مُعْضِلٌ، وَفُلَانٌ عُضْلَةٌ وعِضْل: شَدِيدٌ، دَاهِيَةٌ؛ وعَضَلَ بِي الأَمرُ وأَعْضَلَ بِي وأَعْضَلَني: اشْتَدَّ

وغَلُظَ واسْتَغْلَق. وأَمْرٌ مُعْضِلٌ: لَا يُهْتَدى لِوَجْهِهِ. والمُعْضِلاتُ: الشَّدَائِدُ[5].

اصطلاحاً: اختلف علماء الاصطلاح من المحدثين في تعريف المعضل الى عدة أقوال وهي:

القول الأول: المعضل هو أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُرْسِلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ، وهذا حكاه الحاكم النيسابوري عن علي بن المديني، وغيره من أئمة الحديث[6].

---

(1) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان البُستي: ٢/ ٧٢.

(2) الموقظة في علم مصطلح الحديث: الذهبي: المنقطع: ١/ ٤٠.

(3) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: الحافظ ابن حجر العسقلاني: المعضل: ٢/ ٥٨٢. وفتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: السخاوي: المعضل وأقسامه: ١/ ٢٠٢.

(4) ينظر: معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: ٢٨. وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: خليل بن كيكلدي العلائي: ٩٥.

(5) لسان العرب: ابن منظور الأنصاري: عضل: ١١/ ٤٥٢.

(6) معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: ٣٦. ينظر: ما لا يسع المحدث جهله: أبو حفص الميانشي: ١٢. وجامع الأصول في أحاديث الرسول: ابن الأثير: في لفظ الراوي وإيراده: المرسل: ١/١١٦.

القول الثاني: المعضل هو أَنْ يَعْضِلَهُ الرَّاوِي مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ فَلَا يَرْوِيهِ عَنْ أَحَدٍ، وَيُوقِفُهُ فَلَا يَذْكُرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ، مُعْضَلًا، ثُمَّ يُوجَدُ ذَلِكَ الْكَلَامُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُتَّصِلًا[١].

القول الثالث: المعضل هو الحديث المشكِل، ولو لم يسقط من إسناده شيء[٢].

القول الرابع: وهذا القول هو المشهور عند المحدثين، وهو الذي استقر عليه الاصطلاح، والمعضل هو ما سقط من إسناده اثنان، أو أكثر، على التوالي، في موضع واحد، أو مواضع متعددة، سواء كان هذا السقط في أول السند، أو في وسطه، أو في آخره[٣].

حكم الحديث المعضل: فالحديث المعضل من أقسام الحديث المردود؛ لأنه فقد شرط من شروط صحة الحديث المقبول، وهو شرط الاتصال، وكذلك الجهالة بحال الرواة الساقطين من سنده، فهو بهذا ضعيف مردود، لا تقوم به حجة، ولا يصح الاحتجاج به[٤].

---

(١) معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: ٣٧.

(٢) ينظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: أبو يحيى زكريا الأنصاري: المنقطع والمعضل: ١/ ٢٠٧.

(٣) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح: المعضل: ٥٩. والموقظة في علم مصطلح الحديث: الحافظ الذهبي: العضل: ٤٠/١. والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: الإمام النووي: المعضل: ٣٦. والاقتراح في بيان الاصطلاح: ابن دقيق العيد: القول في الأسانيد الواهية: ١٦. والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ابن جماعة الكناني: المعضل: ٤٧. والخلاصة في معرفة الحديث: الحسين بن محمد الطيبي: في الضعيف: المعضل: ٧٥. وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: خليل بن كيكلدي العلائي: في حد الحديث المرسل والفصل بينه وبين غيره: ٣٢. ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: الحافظ ابن حجر العسقلاني: المعضل: ١/ ٨٣. والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي: المعضل: ٨١.

(٤) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ابن جماعة الكناني: المعضل: ٤٧. والمقنع في علوم الحديث: ابن الملقن: المعضل: ١/ ١٤٨. وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني: في ألفاظ الرواية: حكم الحديث المنقطع والمعضل: ١/ ١٧٧. والأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني: الإيمان: ١/ ١٣٥: الحديث: (١١). والانقطاع في السند وأثره في قبول الحديث: عبد الباسط صالح إبراهيم: الانقطاع: المعضل: ١٣٤.

المعلق

لغةً: اسم مفعول، مأخوذ من الفعل عُلِّقَ، بتشديد اللام، عَلِقَ بالشيءِ عَلَقاً، وعَلِقَهُ نَشِب فِيهِ، عالِقٌ بِهِ

أَي نَشِبٌ فِيهِ[1].

اصطلاحاً: إنَّ أول من عَرَفَ اصطلاح التعليق من النقاد وأطلقَ هذه التسمية (المعلق)، الحافظ أبو الحسن الدارقطني، ثم استعمله بعده الإمام المحدث محمد بن فتوح الحميدي في كتابه (الجمع بين الصحيحين)، ومن ثمَّ تتابع بعد ذلك أهل الاصطلاح من المحدثين، على استعمال هذا المصطلح، ومن ثمَّ ذكره من جاء بعدهما، الى أن استقرَّ عليه الاصطلاح على ما

هو عليه الآن[2]، والمشهور عند علماء الحديث من أنَّ المعلق: هو ما حذف مبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحدا أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند[3]، وسبب تسمية الحديث المعلق بهذا الاسم؛ لأنه بحذف أوله صار كالشيء المقطوع عن الأرض الموصول من الأعلى بالسقف.

---

(1) ينظر: لسان العرب: ابن منظور الأنصاري: علق: ١٠/ ٢٦١.

(2) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح: المعضل: ٦٧. وفتح المغيث شرح ألفية الحديث: السخاوي: حكم الصحيحين فيما أُسند فيهما وغيره والتعليق: ٥٥/١. وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي: حكم التعليق الذي يذكره البخاري والحميدي وصورته: ٢٥٠/١. وتغليق التعليق على صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر العسقلاني: بدء الوحي: ٧/٢.

(3) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر: في علوم السند من حيث الانقطاع: المعلق: ٣٧٤. وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين بن محمد القاسمي: ذكر أنواع تشترك في الصحيح والحسن والضعيف: ١٢٤. وقواعد في علوم الحديث: ظفر أحمد العثماني: في أحكام المرسل من الأحاديث والأخبار: المعلق: ١٦٢. وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن الكحلاني الصنعاني: في بيان حكم ما أسند الشيخان أوعلقاه: ١/ ١٢٦.

صور الحديث المعلق: ومن صور الحديث المعلق هو ما ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني، من أن للحديث المعلق صور عدة منها[١]:

الصورة الأولى: أَن يحذف جَمِيع السَّنَد، وَيُقَال مثلا: قَالَ رَسُول الله ﷺ، أَو يُقَال: فعل رَسُول الله ﷺ، أَو فُعِل بِحَضْرَتِهِ ﷺ، أَو نَحْو ذَلِك.

الصورة الثانية: أَن يحذِف بِصِيغَة الْفَاعِل أَي المُصَنّف، أَو بِصِيغَة الْمَفْعُول، أَي يسْقط جَمِيع السَّنَد، (إِلَّا الصَّحَابِيّ)، (أَو إِلَّا الصَّحَابِيّ والتابعي مَعًا) أَي مُجْتَمعين.

الصورة الثالثة: أنْ يَحذف أَي المُصَنف، منْ حَدثهُ ويضيفه أَي ينْسبهُ إِلَى مَن فَوْقه، فَإِن كَانَ مَن فَوْقه، شَيخاً لذَلِك المُصَنّف احْتِرَازًا مِمَّا إِذا كَانَ شَيخاً لَهُ، فَإِنَّهُ تَعْلِيق اتِّفَاقًا، فَيصح عَدهُ من صور التَّعْلِيق بِلَا خلاف.

حكم الحديث المعلق: فالحديث المعلق من أقسام الحديث المردود، مثل: الحديث المعضل، والمنقطع، والمرسل، تماماً؛ لأنه فقد شرط من شروط صحة الحديث المقبول، وهو شرط الاتصال، وكذلك الجهالة بحال الراوي الساقط، أو الرواة الساقطين من سنده، فهو بهذا ضعيف مردود، لا تقوم به حجة، ولا يصح الاحتجاج به؛ إلا إذا عُرِف الساقط، أو الساقطون من طريق آخر، فيُحكم عندئذٍ بحسب حال الساقط، أو الساقطين من السند، فيتنوع إلى الصحيح، والحسن، والضعيف، والله أعلم.

وأمَّا المعلق في الصحيحين (البخاري، ومسلم) فلا يُحكم عليه بالضعف؛ لئن لهما منهجاً خاصاً اعتنى به العلماء عناية خاصة، امتداداً من عنايتهم بالكتابين؛ وذلك لانهما أصح الكتب بعد كتاب الله ﷻ، وأجمعت الأمة الإسلامية على تلقي كتابيهما بالقبول، وقال أبوعبد الله الحميدي في كتابه (الجمع بين الصحيحين) من قوله: لم نجد من الأئمة الماضين أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين[٢]، وقد توصل العلماء الى أن صحيح البخاري وقع فيه التعليق كثيراً، وأعطى الحافظ ابن حجر العسقلاني هذه المعلقات عناية عظيمة، حيث عقد لها فصلاً في

---

(١) ينظر: تغليق التعليق على صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر العسقلاني: المصطلحات الحديثية: المعلق: ٢٨٤/١.

وشرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: الملا علي القاري: المعلق: ٣٩٤. ومنهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر: جلال الدين السيوطي: المعلق: ٦٦.

(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح: أنواع علوم الحديث: معرفة الصحيح من الحديث: ٢٦.

كتابه: (هدي الساري)، والذي جعله مقدمة لشرح الصحيح[١]؛ ولكنه قد صنف من قبل هذا كتاباً مستقلاً، واسماه: تغليق التعليق على صحيح البخاري، واشتمل هذا الكتاب على وصل الاحاديث المعلقة جميعها بأسانيد له[٢]، وأمَّا صحيح مسلم فالأحاديث المعلقة فيه قليلة جداً بالنسبة لما في صحيح البخاري[٣]، وقد اعتنى بها الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم، وذكر أنها لا تزيد عن اثني عشر حديثاً، وأفاد أنها جميعها موصولة من جهات صحيحة، وأنها لا تخرج من حيز الصحيح[٤]، والله أعلم.

الانقطاع الخفي

ذكرنا سابقاً أنَّ الانقطاع ينقسم قسمين رئيسين، وهما انقطاع ظاهر، وانقطاع خفي، وقد تكلمنا عن الانقطاع الظاهر بأنواعه المتنوعة، مع بيان حكم كل نوع من هذه الأنواع، من حيث القبول، والان نتكلم بإذن الباري ﷻ، عن القسم الثاني من الانقطاع وهو(الانقطاع الخفي)، وسبب تسمية هذا النوع بالخفي؛ لئن فيه نوع من الخفاء لا يدركه إلا الأئمة الحذاق، المطَّلِعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد كما مرَّ، وفيه قال الحافظ ابن كثير: (وهذا النوع إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته قديماً وحديثاً، وقد كان شيخنا الحافظ المزي إماماً في ذلك، وعجباً من العجب، فرحمه الله وبل المغفرة ثراه، فإن الإسناد إذا عرض على كثير من العلماء، ممن لم يدرك ثقات الرجال وضعفاءهم، وقد يغتر بظاهره، ويرى رجاله ثقات، فيحكم بصحته، ولا يهتدي لما فيه من الانقطاع، أو الإعضال، أو الإرسال، لأنه قد لا يميز الصحابي من التابعي، والله الملهم للصواب)[٥].

---

(١) ينظر: هدي الساري: الحافظ ابن حجر العسقلاني: في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة: ١٧-٧٢.

(٢) ينظر: تغليق التعليق على صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر العسقلاني: بدء الوحي: ٦/٢.

(٣) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح: أنواع علوم الحديث: معرفة الصحيح من الحديث: ٢٤.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي: الإمام النووي: المقدمة: صحيح مسلم وترتيبه: الأحاديث المعلقة: ٣٨/١.

(٥) اختصار علوم الحديث: ابن كثير: معرفة الخفي من المراسيل: ١٧٧.

المدلَّس:

لغةً: اسم مفعول مأخوذ من الفعل دُولّس، بفتح اللام المشددة، وهو الستر، والظلمة، والإخفاء، والخديعة، والتكتم، قال ابن فارس: الدَّالُ وَاللَّامُ وَالسِّينُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى سَتْرٍ وَظُلْمَةٍ. فَالدَّلَسُ: دَلَسُ الظَّلَامِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَا يُدَالِسُ، أَيْ لَا يُخَادِعُ[١]،والدَّلَسُ، بالتحريكِ: الظُّلْمَةُ، والتَّدَلُّسُ: التَّكَتُّمُ[٢].

اصطلاحاً: التَّدْلِيسُ فَهُوَ أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجُلِ قَدْ لَقِيَهُ وَأَدْرَكَ زَمَانَهُ وَأَخَذَ عَنْهُ وسمع منه وحدث عنه بما لم يسمعه مِنْهُ وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ مِمَّنْ تُرْضَى حَالُهُ أَوْ لَا تُرْضَى عَلَى أَنَّ الْأَغْلَبَ فِي ذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَتْ حَالُهُ مَرَضِيَّةً لَذَكَرَهُ وَقَدْ يَكُونُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَصْغَرَهُ هَذَا هُوَ التَّدْلِيسُ عِنْدَ جَمَاعَتِهِمْ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ[٣].

أقسام التدليس: اختلف علماء الحديث في تقسيم التدليس الى قولين وهما:

القول الأول: إن التدليس على ستة أقسام: وهذا قاله: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، وتبعه في ذلك أبو نعيم[٤]، وهي على النحو الآتي: من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه، قوم يدلسون الحديث فيقولون (قال فلان)، قوم دلسوا على أقوام مجهولين، قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين، فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا، قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه، قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك عنهم على السماع. وهذا تنويع منه فقط، ولم يظهر لنا وجه التنويع لهذه الأجناس، فهي متداخلة، والذي يبدوا أنه يقصد كيفيات وقوع التدليس من أصحابه، وقد بقي كيفيات أخرى لم يذكرها الحاكم ومن تبعه، مثل: إسقاط المجروحين، وتدليس التسوية. وعليه فهذه الأجناس ليست متغايرة، بل هي متداخلة.

---

(١) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس: دلس: ٢٩٦/٢.

(٢) ينظر: القاموس المحيط: الفيروزآبادي: دلس: ٥٤٦. وجمهرة اللغة: ابن دريد: دلس: ٦٤٧/٢.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر: المقدمة: ١٥/١. والسَّنَن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: ابن رشيد الفهري: ٦٦. ٢٩. والتدليس وأحكامه وأثاره النقدية: صالح سعيد عومار: ٣١.

(٤) ينظر: معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: من علوم الحديث: معرفة المدلسين: ١٠٣. والنكت على كتاب ابن الصلاح: الحافظ ابن حجر العسقلاني: التدليس: ٢/ ٦٢٢.

القول الثاني: التدليس قسمان فقط: تكلم به الخطيب البغدادي وقال: وَالتَّدْلِيسُ عَلَى ضَرْبَيْنِ، وتبعه جماعة من المحدثين[1]: وهذان الضربين هما: الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: تَدْلِيسُ الْحَدِيثِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْهُ الرَّاوِي مِمَّنْ دَلَّسَهُ عَنْهُ بِرِوَايَتِهِ إِيَّاهُ عَلَى وَجْهٍ يُوهِمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ. الضَّرْبُ الثَّانِي: مِنَ التَّدْلِيسِ فَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ الْمُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا يُغَيِّرُ فِيهِ اسْمَهُ أَوْ كُنْيَتَهُ أَوْ نَسَبَهُ أَوْ حَالَهُ الْمَشْهُورَ مِنْ أَمْرِهِ لِئَلَّا يُعْرَفَ.

فخلاصته: أن هذه الأجناس الستة التي ذكر الحاكم النيسابوري، ومن تبعه، راجعة الى القسمين في القول الثاني، وبه قال الحافظ البلقيني: الأقسام الستة التي ذكرها الحاكم النيسابوري، داخلة تحت القسمين السابقين: فالقسم الأول، والثاني، والثالث، والخامس، والسادس، داخلة تحت القسم الأول: وهو (تدليس الإسناد)، والقسم الرابع، عَيْنُ القسم الثاني: وهو (تدليس الشيوخ)[2].

القسم الأول: تدليس الإسناد: فَهُوَ أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجُلِ قَدْ لَقِيَهُ، وَأَدْرَكَ زَمَانَهُ، وَأَخَذَ عَنْهُ، وسمع منه، وحدث عنه، بما لم يسمعه مِنْهُ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، عَنْهُ مِمَّنْ تُرْضَى حَالُهُ، أَوْ لَا تُرْضَى، عَلَى أَنَّ الْأَغْلَبَ فِي ذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَتْ حَالُهُ مَرَضِيَّةً لَذَكَرَهُ، وَقَدْ يَكُونُ لِأَنَّهُ اسْتَصْغَرَهُ[3]. وإن تدليس الإسناد، يتفرع منه فروع، وتتنوع هذه الفروع بتنوع الطريقة التي يلجأ إليها الراوي المدلّس لإيهام السامع أن الحديث الذي يرويه غير منقطع الإسناد، وهذه الفروع هي: تدليس التسوية، وتدليس العطف، وتدليس الحذف، وتدليس السكوت، وتدليس الصيغ.

---

(1) ينظر: الكفاية في علم الرواية: أبو بكر الخطيب البغدادي: التدليس أحكامه: ٣٥٧. ومعرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصَّلاح:
التدليس: ٧٣. وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: خليل بن كيكلدي العلائي: ٩٦. والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ابن جماعة الكناني: التدليس: ٧٢. ومحاسن الاصطلاح: عمر بن رسلان بن نصير البلقيني: التدليس: ٢٣٣. والنكت على كتاب ابن الصلاح: الحافظ ابن حجر العسقلاني: التدليس: ٢/ ٦١٤. وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني: التدليس: ١/ ٣١٨.

(2) ينظر: محاسن الاصطلاح: عمر بن رسلان بن نصير البلقيني: التدليس: ٢٣٣.

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر: المقدمة: ١/١٥.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ: فَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ الْمُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا، يُغَيِّرُ فِيهِ اسْمَهُ، أَوْ كُنْيَتَهُ، أَوْ نَسَبَهُ، أَوْ حَالَهُ الْمَشْهُورَ مِنْ أَمْرِهِ؛ أَوْ يَصِفَهُ بِمَا لَا يُعْرَفْ بِهِ لِئَلَّا يُعْرَفَ[١]، ويلتحق به نوع آخر من التدليس وهو (تدليس البلدان).

حكم التدليس: فإنَّ التدليس مذموم، ومكروه جداً، عند أئمة الحديث، من المتقدمين والمتأخرين؛ لكنهم لم يجعلوه من الكذب الذي يترك حديث الراوي من أجله، بل ذمَّوه لما فيه من المفاسد، والمعايب، ومن أهم هذه المفاسد، نشر الأخبار الواهية والباطلة بين عامَّة المسلمين، وفي هذا خطر عظيم إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، إذ لا يُؤمنُ على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها؛ ولعلَّها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحيحة من رواية الرواة الثقات، وأهل القناعة أكثر من أن يُضطرَ الى نقل من ليس بثقة، ولا مَقنع[٢].

المبحث الثاني

الأحاديث التي أَعلَّها الحافظ ابن رجب الحنبلي –رحمه الله– في كتابه التخويف من النار بالانقطاع

أَعلَّ الحافظ ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) خمسة أحاديث بالانقطاع وسندرس منها اثنان وهي على النحو الآتي:

الحديث الأول:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (رحمه الله): (روى إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: بكى عبد الله بن رواحة ﷺ، فبكت امرأته، فقال لها: ما يبكيك؟ قالت: رأيتك تبكي فبكيت، قال: إني ذكرت هذه الآية ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾ وقد علمت أني داخلها، فلا أدري، أناج منها أنا

(١) ينظر: الكفاية في علم الرواية: أبو بكر الخطيب البغدادي: ذكر شيء من أخبار بعض المدلسين: ٣٦٥. ومعرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصَّلاح: التدليس: ٧٤.

(٢) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: الإمام النووي: المقدمة: في الإسناد المعنعن: ١/ ٣٣. والتدليس أحكامه وأثاره النقدية: صالح بن سعيد عومار: ١٠٩.

أم لا. وكذلك قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ وقد سبق عن عبد الله بن رواحة ﷺ، نحو هذا إلا أن الرواية عنه منقطعة)[1].

دراسة الحديث والحكم عليه وبيان إعلاله:

روي الحديث من أربعة طرق:

الطريق الأول: رواه أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي[2][3]، وعبد الله بن المبارك بن واضح

الحنظلي التميمي[4][5]، وأبو محمد سفيان بن عيينة بن أبى عمران[6][7]، – ثلاثتهم– عن أبي عبد الله إسماعيل بن أبى خالد الأحمسي[1]، عن أبي عبد الله قيس بن أبى حازم حصين البجلي الأحمسي[2]، عن عبد الله بن رواحة الخزرجي الأنصاري ﷺ، موقوفاً.

---

(1) التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار: ابن رجب الحنبلي: في ذكر ورودها: ٢٥١.

(2) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٣٥٠/٢: الترجمة: (٦٠٥٦): (أحد الأعلام، قال أحمد ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ كان أحفظ من ابن مهدى، وقال حماد لو شئت لقلت إنه أرجح من سفيان). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٥٨١: الترجمة: (٧٤١٤): (ثقة، حافظ، عابد).

(3) أخرجه من هذا الطريق: الأمام أحمد بن حنبل في الزهد: ١٦٤: الحديث: (١١١١). والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين: ٦٣١/٤: الحديث: (٨٧٤٧). وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف: ١٣٠/٧: الحديث: (٣٤٧٢٧). وأبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي في الزهد: ١٦٣/١: الحديث: (٢٢٧). وأبو سفيان وكيع بن الجراح في الزهد: ٢٦٠: الحديث: (٣٢).

(4) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٥٩١/١: الترجمة: (٢٩٤١): (شيخ خراسان). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٣٢٠: الترجمة: (٣٥٧٠): (ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير).

(5) أخرجه من هذا الطريق: عبد الله بن المبارك في الزهد والرقائق: ١٠٤/١: الحديث: (٣١٠).

(6) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٤٤٩/١: الترجمة: (٢٠٠٢): (أحد الأعلام، ثقة، ثبت، حافظ، إمام). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٢٤٥: الترجمة: (٢٤٥١): (ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخره، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار).

(7) أخرجه من هذا الطريق: عبد الرزاق الصنعاني في التفسير: ٣٦٠/٢: الحديث: (١٧٧٩). وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين: ٦٣١/٤: الحديث: (٨٧٤٨). وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ. وقال الذهبي في التلخيص: فيه إرسال. ينظر: مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم: ابن الملقن: ٧/ ٣٥٣٩: الحديث: (١١٧٣).

وها الطريق فيه انقطاع فقيس بن أبي حازم روايته عن عبد الله بن رواحة ﷺ، مرسلة؛ فلم يسمع منه، وقد ردَّ الذهبي لتصحيح الحاكم له بقوله (فيه إرسال)[٣]، فإن عبد الله بن رواحة ﷺ، توفي في حياة النبي ﷺ، في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة، ورواية قيس بن أبي حازم عنه مرسلة[٤]، قال العلائي: (حديثه مرسل عن عَبد الله بن رواحة، لأنه استشهد بمؤتة)[٥].

الطريق الثاني: رواه عبد الله بن المبارك، عن عباد بن ميسرة المنقري التميمي[٦]، عن أبي عبد الله بكر بن عبد الله المزني[٧]، عن عبد الله بن رواحة ﷺ، موقوفاً[٨].

وهذا الطريق فيه عباد بن ميسرة المنقري وهو ضعيف لين الحديث ليس بالقوي كما مرَّ، وهذا الطريق الذي أخرجه ابن المبارك عن شيخه عباد المنقري عن بكر المزني ضعيف لأمرين: الأول منها: الانقطاع بين بكر بن عبد الله المزني وعبد الله بن رواحةﷺ، فهو لم يسمع منه ويدل على ذلك أنه لم يسمع إلا من صغار الصحابة كأنس، وابن عباس، وابن عمرﷺ، وروايته عن مثل أبي ذرﷺ، مرسلة[٩]. والثاني منها: هو ضعف عباد المِنْقَري، فهو ضعيف كما مرَّ بيانه[١].

---

(١) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٢٤٥/١: الترجمة: (٣٦٩): (الحافظ). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ١٠٧: الترجمة: (٤٣٨): (ثقة، ثبت).

(٢) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ١٣٨/٢: الترجمة: (٤٥٩٦): (وثقوه، وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثم ذكر له حديث كلاب الحواب). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٤٥٦: الترجمة: (٥٥٦٦): (ثقة، مخضرم، ويقال: له رؤية، جاز المائة وتغير).

(٣) ينظر: مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم: ابن الملقن: ٣٥٤٢/٧: الحديث: (١١٧٣).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي: ١٢/٢٤: الترجمة: (٤٨٩٦).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي: ٢٥٧: الترجمة: (٦٤٠).

(٦) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٥٣٢/١: الترجمة: (٢٥٧٧): (ليس بالقوى، ضعفه أحمد، وكان عابدا). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٢٩١: الترجمة: (٣١٤٩): (لين الحديث، عابد).

(٧) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٢٧٤/١: الترجمة: (٦٢٨): (ثقة، إمام). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ١٢٧: الترجمة: (٧٤٣): (ثقة، ثبت، جليل).

(٨) أخرجه من هذا الطريق: عبد الله بن المبارك في الزهد والرقائق: ١٠٤/١: الحديث: (٣٠٩).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي: ٢١٦/٤: الترجمة: (٧٤٧).

الطريق الثالث: رواه عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي[٢]، عن محمد بن إسحاق بن يسار المدني[٣]، عن محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي[٤]، عن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي[٥]، عن عبد الله بن رواحة ﷺ، موقوفاً[٦].

وهذا الطريق فيه انقطاع أيضا فعروة بن الزبير لم يسمع من عبد الله بن رواحة ﷺ[٧].

الطريق الرابع: رواه أَبُو سهل زياد بن الخليل التُّسْتَرِيُّ[٨]، عن إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام القرشي الأسدي الحزامي[٩]، عن محمد بن فليح بن

---

(١) ينظر: تحقيق كتاب مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم: ابن الملقن: ٣٥٤٢/٧: الحديث: (١١٧٣). والكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي: ٥٥٠/٥: الترجمة: (١١٦٩). وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي: ١٦٧/١٤: الترجمة: (٣١٠٠).

(٢) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٦٤٢/١: الترجمة: (٣٣٠٥): (الحافظ، ثقة يغرب). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٣٤٩: الترجمة: (٣٩٩٩): (لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد).

(٣) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ١٥٦/٢: الترجمة: (٤٧١٨): (الإمام كان صدوقا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن وقد صححه جماعة). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٤٦٧: الترجمة: (٥٧٢٥): (صدوق يدلس، ورميَ بالقدر).

(٤) قال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: ٣٠٧/٣: الترجمة: (٢٣٧): (وهو معدود فِي الفقهاء، وثَّقه النسائي). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٤٧١: الترجمة: (٥٧٨٢): (ثقة).

(٥) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ١٨/٢: الترجمة: (٣٧٧٥): (قال ابن سعد: كان فقيها، عالما، كثير الحديث، ثبتا، مأمونا).
وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٣٨٩: الترجمة (٤٥٦١): (ثقة، فقيه، مشهور).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ١١٨/١.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي: ٥٠٦/١٤: الترجمة: (٣٢٦٨). و: تحقيق كتاب مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم: ابن الملقن: ٣٥٤٢/٧: الحديث: (١١٧٣).

(٨) قال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: ٧٥٢/٦: الترجمة: (٢٥٩): (قال الدارقطني: لا بأس به).

(٩) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٢٢٥/١: الترجمة: (٢٠٨): (صدوق، أحد العلماء). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٩٤: الترجمة: (٢٥٣): (صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن).

سليمان الأسلمي[١]، عن موسى بن عقبة بن أبى عياش القرشي الأسدي المطرفي[٢]، عن محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري[٣]، عن عبد الله بن رواحة ﷺ، موقوفاً[٤].

وهذا الطريق كسابقيهِ مرسل؛ لأن الزهري لم يدرك عبد الله بن رواحة ﷺ[٥].

فخلاصة الأمر:

فالحديث روي من أربعة طرق وجميعها منقطعة ففي الطريق الأول لم يسمع قيس بن أبي حازم من عبد الله بن رواحة ﷺ، وكذا الطريق الثاني لم يسمع بكر بن عبد الله المزني من عبد الله بن رواحة ﷺ، والطريق الثالث كذلك لم يسمع عروة بن الزبير من عبد الله بن رواحة ﷺ، والطريق الرابع لم يدرك الزهري عبد الله بن رواحة ﷺ، فالطرق الأربعة ضعيفة بالانقطاع، وقد تكلم الحافظ ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) عن الطريق الأول فقال: **(ألا إن الرواية عنه منقطعة)** وهذا ما بين في دراسة الحديث، وهو بيان ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) لهذه العلة وهي الانقطاع بين قيس بن أبي حازم وبين عبد الله بن رواحة ﷺ كان في غاية الدقة، فقيس بن أبي حازم هناك من أشار إلى أن له رؤية أي رأى النبي ﷺ وهذا لم يصح أصلاً، بل هاجر إليه ليبايعه فقبض النبي ﷺ، فهو مخضرم وقد روى عن جمع من الصحابة ومنهم العشرة المبشرة سوى عبد الرحمن بن عوف ﷺ، و عبد الله بن رواحة ﷺ،لما ذكرنا أنه استشهد في معركة مؤتة، حتى لا يُغتر بسماعه فصرح ابن رجب الحنبلي (رحمه الله)، بانقطاع

سماعه[٦].

---

(١) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٢١١/٢: الترجمة: (٥١١٦): (لينه ابن معين). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٥٠٢: الترجمة: (٦٢٢٨): (صدوق، يهم).

(٢) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٣٠٦/٢: الترجمة: (٥٧١٧): (ثقة، مفت). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٥٥٢: الترجمة: (٦٩٩٢): (ثقة، فقيه، إمام في المغازي).

(٣) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٢١٩/٢: الترجمة: (٥١٥٢): (أحد الأعلام). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٥٠٦: الترجمة: (٦٢٩٦): (الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته).

(٤) أخرجه من هذا الطريق: أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ١١٨/١.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي: ٥٠٦/١٤: الترجمة: (٣٢٦٨).

(٦) ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل: أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي: ٢٥٧: الترجمة: (٦٤٠).

الحديث الثاني:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: (وروى ابن أبي الدنيا، **بإسناد منقطع**، عن ابن مسعود ﷺ، قال: **ذنبان لا يغفران، فذكر أحدهما، رجل زين له سوء عمله فرآه حسناً، فإن هذه التي يهلك بها من هذه الأمة، يشير إلى الشبهات المضلة**، والله أعلم)[١].

دراسة الحديث والحكم عليه وبيان إعلاله:

روي الحديث من طريق واحد:

رواه أبو علي الحسن بن موسى الأشيب البغدادي[٢]، عن أبي يحيى مهدى بن ميمون الأزدي المعولي البصري[٣]، عن واصل مولى أبي عيينة بن المهلب بن أبي صفرة[٤]، عن يحيى بن عقيل الخزاعي[٥]، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، موقوفاً به[٦].

والطريق رجاله ثقات إلا أنه منقطع؛ فيحيى بن عقيل لم يرو عن عبد الله بن مسعود ﷺ، سماعاً وإنما وجد صحيفة، كما صرح بذلك تلميذه واصل مولى أبي عيينة فقال: (دَفَعَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ عَقِيلٍ صَحِيفَةً قَالَ: أُنْبِئْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﷺ كَانَ يَقُولُ)[٧]. فسماعه منقطع، وهذا ما بينه الحافظ ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) فأعلَّ الحديث بالانقطاع بقوله (روى ابن أبي الدنيا بإسناد منقطع) وهذا جليٌّ كما مرَّ والله أعلم.

---

(١) التخويف من النار والتعريف بدار القرار: ابن رجب الحنبلي: في ذكر أكثر أهل النار: ٢٦٩.

(٢) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٣٣٠/١: الترجمة: (١٠٦٩): (ثقة). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ١٦٤: الترجمة: (١٢٨٨): (ثقة).

(٣) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٣٠٠/٢: الترجمة: (٥٦٦٦): (ثقة). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٥٤٨: الترجمة: (٦٩٣٢): (ثقة).

(٤) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٣٤٦/٢: الترجمة: (٦٠٣١): (ثقة، حجة). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٥٧٩: الترجمة: (٧٣٨٦): (صدوق، عابد).

(٥) قال الحافظ الذهبي في الكاشف: ٣٧٢/٢: الترجمة: (٦٢١٦): (صدوق). وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: التقريب: ٥٩٤: الترجمة: (صدوق).

(٦) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي الدنيا في التوبة: أَنْوَاعُ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي: ٥٥: الحديث: (٣٢).

(٧) التوبة: ابن أبي الدنيا: أَنْوَاعُ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي: ٥٥: الحديث: (٣٢).

الْمَصَادِر وَالْمَرَاجِع:

❖**الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير:** الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

❖**اختصار علوم الحديث:** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ١.

❖**إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:** محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢.

❖**الانقطاع في السند وأثره في قبول الحديث (دراسة تأصيلية تطبيقية):** (أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف للحصول على درجة الماجستير في كلية الشريعة بجامعة دمشق تخصص الحديث النبوي وعلومه ونال بها درجة الماجستير عام ٢٠١٠م)، عبد الباسط صالح إبراهيم، تقديم الشيخ عدنان الغَشِيْم.

❖**تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٥.

❖**التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار:** زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، المحقق: بشير محمد عيون، دار النشر: مكتبة المؤيد - الطائف، دار البيان - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

❖**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، عدد الأجزاء: ٢.

❖**التدليس وأحكامه وأثاره النقدية:** صالح بن سعيد عومار الجزائري، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، عدد الصفحات ٤٠٣.

❖**تغليق التَّعْلِيق على صَحِيح البُخَارِيّ**: أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيّ بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن حجر الْعَسْقَلَانِي (تَ: ٨٥٢هـ)، الْمُحَقق: سعيد عبد الرَّحْمَن مُوسَى القزقي، الناشر: الْمكتب الإسلامي، دَار عمار، بيروت، عمان، الْأُرْدُن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، عدد الْأَجْزَاء: ٥.

❖**التفسير لعبد الرزاق**: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ، عدد الأجزاء: ٣.

❖**تقريب التهذيب**: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.

❖**التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

❖**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

❖**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ، عدد الأجزاء: ٢٤.

❖**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي الْمِزِّيّ (ت: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م، عدد الأجزاء: ٣٥.

❖**التوبة**: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، دار النشر: مكتبة القرآن، مصر.

❖**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبد

الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢.

❖ **جامع الأصول في أحاديث الرسول:** مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى، (ترقيم الكتاب موافق للمطبوع ومذيل بحواشي المحقق الشيخ عبد القادر الأرنؤوط – رحمه الله – ، وأيضا أضيفت تعليقات أيمن صالح شعبان (ط : دار الكتب العلمية) في مواضعها من هذه الطبعة)، الجزء [١ ،٢] : ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م، الجزء [٣ ، ٤] : ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧٠ م، الجزء [٥] : ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧١ م، الجزء [٦ ، ٧] : ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م، الجزء [٨ – ١١] : ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م، الجزء [١٢] (التتمة) : ط دار الفكر ، تحقيق بشير عيون.

❖ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل:** صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

❖ **الحديث المرسل بين القبول والرد:** (أصل هذا الكتاب رسالة علمية، تقدمت بها المؤلفة إلى كلية التربية للبنات بمكة المكرمة، نالت بها درجة الماجستير، وقد نوقشت الرسالة بتاريخ: ١٤٠٨/١١/١٤هـ، وبموجبها نالت درجة الماجستير في تخصص علوم الحديث، بتقدير ممتاز، مع التوصية بالطبع)، حصة بنت عبد العزيز الصغير، الناشر: دار الاندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م، عدد المجلدات ٢.

❖ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، ثم صورتها عدة دور منها: ١). دار الكتاب العربي، بيروت، ٢). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٣). دار الكتب العلمية، بيروت (طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق).

❖ **الخلاصة في معرفة الحديث:** الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (ت: ٧٤٣ هـ)، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

❖ **الزهد والرقائق:** أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (ت: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

❖ **الزهد:** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

❖ **الزهد:** أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (ت: ٢٤٣هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦، عدد الأجزاء: ٢.

❖ **الزهد:** أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو ابن عبيد بن رؤاس الرؤاسي (ت: ١٩٧هـ)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

❖ **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن:** محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت: ٧٢١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

❖ **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر:** علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم، لبنان، بيروت، الطبعة: بدون، بدون.

❖ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ٦.

❖ **صحيح مسلم بشرح النووي:** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

❖ **العين:** أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، ود إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء:٨.

❖ **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي:** زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم، ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ٢.

❖**فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي:** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء:٤.

❖**القاموس المحيط:** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

❖**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث:** محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

❖**قواعد في علوم الحديث:** ظفر أحمد العثماني التَّهاوني، حققه وراجع نصوصه وعلق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، تم الطبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

❖**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

❖**الكامل في ضعفاء الرجال:** أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م، وضع حواشي هذه النسخة الإلكترونية: الشيخ محمود خليل.

❖**الكفاية في علم الرواية:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

❖**لسان العرب:** محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

❖**ما لا يسع المحدث جهله:** أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي (ت٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه صبحي السامرائي، الناشر: شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، الطبعة: ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

❖**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ٣.

❖**محاسن الاصطلاح:** عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (ت: ٨٠٥هـ)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين، الناشر: دار المعارف.

❖ **مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم:** ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق وَدراسة: جـ ١، ٢: عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، جـ ٣ – ٧: سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد، الناشر: دَارُ العَاصِمَة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ، عدد الأجزاء: ٨ (٧ ومجلد للفهارس).

❖ **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ- ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤.

❖ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: ٢ (في مجلد واحد وترقيم مسلسل واحد).

❖ **المصنف في الأحاديث والآثار:** أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

❖ **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح:** عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، لبنان، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

❖ **مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ:** أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

❖ **مَقَايِيسُ اللُّغَةِ:** أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، عدد الأجزاء:٦.

❖ **المقنع في علوم الحديث:** ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ، عدد الأجزاء: ٢.

❖ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ، عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).

❖ **منهج النقد في علوم الحديث:** الدكتور نور الدين عتر: الناشر: دار الفكر، دمشق، سوريا.

❖ **منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، المحقق: محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي (١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

❖ **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي:** أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

❖ **الموقظة في علم مصطلح الحديث:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب،

❖ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

❖ **النكت على كتاب ابن الصلاح:** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، عدد المجلدات: ٢، تمت مقابلة الكتاب واستدراك بعض الأخطاء.

❖ **هدي الساري مقدمة فتح الباري:** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب (ت ١٣٨٩ هـ)، وأشرف على طبعه: قصي محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، مصر، الطبعة: «السلفية الأولى» ١٣٨٠ هـ، ثم صورتها: عدة دور مثل دار المعرفة وغيرها، عدد الصفحات:٤٩٣.